مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةُ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

العددان التاسع والعشرون والثلاثون

لسنة 1436 - 1437 الهجرية الموافق: 2015 - 2016 الميلادية

صناعة التحويل في الأسانيد عند الإمام مسلم في الصحيح

د. رمضان حسين الشاوش
جامعة طرابلس. ليبيا

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلىٰ يوم الدِّين وبعد.

فإن الله ﷻ قد تكفّل بحفظ الدِّين، وذلك بحفظ أُصوله ومصادره، المُتمثِّلة في الكتاب العزيز، وسُنَّة رسوله الكريم ﷺ، أما الكتاب فتولّى ﷻ حفظه بنفسه، ولم يَكِلْ ذلك لأحد من خلقه، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]، وأما السُّنَّة فإن الله -تعالى- قيّض لها حُفّاظاً عارفين وجَهَابِذة عالمين ينفون عنها تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، سارعوا إلى تدوينها، والذّبّ عنها حرصاً منهم على حفظها وصيانتها، ولعلّ من أحسنها تصنيفاً وأجودها تأليفاً، وأعمها نفعاً، وأيسرها مؤونة كتاب الإمام مسلم بن الحجاج القشيري **المسند الصحيح**، فهو كتاب جليل القدر، عظيم النفع، جميل الترتيب، سهل التناول، حيث ساقه مساق القواعد المستقرة، فامتاز بخصائص إسنادية ولطائف متنية، قد لا يجدها باحث مُنصف في غيره؛ لذلك تقدّم على غيره من كتب الحديث في حسن

(1) سورة الحجر، من الآية 9.

سياقه وجودة ترتيبه وصناعة أسانيده، والتحرّي في رواية أحاديثه، وتلخيص طُرقه واختصارها، وضبط متفرّقها، فهو بحق موسُوعة حديثية عظيمة قلَّ ما يجد طالب العلم مثلها. ولا يخفى على طالب العلم الشرعي اعتناء العُلماء به وبغيره من الموسوعات الحديثية الأُخرى. ويظهر ذلك واضحاً في كثرة المؤلفات عليه من شروح ومستخرجات ومُستدركات وتعاليق وملخّصات لما له من خصائص إسنادية ومتنية طيبة. ونظراً لما امتاز به من هذه الخصائص، أحببتُ أن أسلّط الضوء على واحدة منها، وهي خاصية التحويل في صناعة الأسانيد لبروزها عنده، وذلك للوقوف على طريقته ومعرفة منهجه فيها، وأيضاً لكثرة سؤال بعض طلاب العلم اليوم في بلادنا عنها، لمن لم يحظَ بعلم وافر في علوم الحديث ومعرفة مناهج المحدّثين العامة والخاصة، فجاء هذا العمل بعنوان: «**صناعة التحويل في الأسانيد عند الإمام مسلم في الصحيح**»، وعملي فيه التعريف بالإمام مسلم، وبكتابه **المسند الصحيح**. ومع شهرته كان لازماً عليَّ التعريف به ولو بشيء من الاختصار غير المُخلّ، وذلك ليقف القارئ على شخصيته العظيمة فقلَّ من يُساويه بل يُدانيه من أهل وقته ودهره، وكان لزاماً عليَّ أيضاً التعريف بكتابه، والسبب الباعث على تأليفه مع بيان خصائصه الإسنادية والمتنية، وثناء العلماء عليه، وكذلك بيان شرطه فيه، ثم الكلام على عناوين أبوابه وعدد أحاديثه. وذلك بعدِّها وحصرها على نسختي الخاصة مع ذكر عدد أحاديث كلّ كتاب من كتبه، ثم جاء الكلام عن الصناعة الإسنادية وخصائصها مع التركيز على خاصية التحويل عنده، وذلك ببيان معناها، والغاية والفائدة منها في صناعة الإسناد، ثم جاء الحديث عن بيان منهجه وطريقته في استخدام حرف التحويل في المتن والإسناد، مدعّماً كلّ ذلك بأمثلة ونماذج عملية من واقع صحيحه، لتعين القارئ الكريم على فهم المسألة وتكتمل صورتها في ذهنه. ثم ختمتُ هذا العمل بدراسة إحصائية مجدولة لعدد التحويلات في صحيحه، وأماكن ورُودها وبيان نوعها ونسبتها المئوية من أحاديث كتابه. وأخيرا أسال الله (تبارك وتعالى) أن ينفع بهذا العمل كاتبه وقارئه ومُراجعه وناشره، فهو نعم المولى ونعم النصير والحمد لله رب العالمين.

الإمام مسلم وكتابه الصحيح.

أولاً: التعريف بالمؤلف

1 - اسمه وكنيته:

هو مسلم بن حجّاج بن مسلم بن وَرَدَ بن كوشاذ القُشيري النيسابوري الحافظ من الأئِمَّة البارزين في علوم الحديث[1]، وكنيته أبو الحسن مع أنه لم يعقّب ذكراً، كما نصّ على ذلك الحاكم النيسابوري فقال: «وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ فَإِنَّهُمَا لَمْ يُعَقِّبَا ذَكَراً»[2]، وكان والده من المشيخة[3]، وقد أقبل على سماع الحديث منذ نُعومة أظفاره فطاف على شيوخ بلده.

2 - نسبه:

اختلف أهل العلم في نسبته إلى القبيلة هل هو قشيري من أنفسهم، أو من مواليهم؟ فجزم ابن الصلاح وتبعه النووي وغيرهما بأنه قشيري نسباً، فقال ابن الصلاح: «جازماً بذلك: هو من أنفسهم»[4]، وشكّ الحافظ الذهبي بأن الرجل من موالي قشير، فقال: «فلعلّه من موالي قشير»[5].

وعلى قول ابن الصلاح، وأكثر المُؤرخين، والمحدّثين، فإن الرجل قشيري النسب، وهذه النسبة ترجع إلى بني قشير إحدى القبائل العربية المعروفة التي ينسب إليها كثير من أهل العلم من أمثال: أبي العلاء عبيد بن محمد بن عبيد القشيري التاجر النيسابوري المتوفى (512هـ)[6]، وأبي المظفر

(1) ينظر: **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم 8/ 182-183. **وتاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي 13/ 100. **وطبقات الحنابلة**، ابن أبي يعلى الحنبلي، 2/ 337-339. **وسير أعلام النبلاء**، الحافظ الذهبي، 12/ 557. **وتهذيب الكمال**، الحافظ المزي، 27/ 499. **وتهذيب التهذيب**، الحافظ ابن حجر، 10/ 114.

(2) **معرفة علوم الحديث**، 1/ 51.

(3) الحافظ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 10/ 127.

(4) **علوم الحديث**، ص18، وينظر: **صحيح مسلم بشرح النووي**، 1/ 10.

(5) **سير أعلام النبلاء**، 12/ 557.

(6) **الأنساب**، للسمعاني، 1/ 17.

عبد المنعم بن عبد الكريم القُشيري النيسابوري المتوفى (532هـ)[1] وغيرهما. ومن هنا يُمكن أن نقول: بأن الإمام مسلم عربي أصيل من بني قُشير، وليس من الموالي كما يظنّ بعض طُلاب العلم.

3 - موطنه وولادته

أ - موطنه: الظاهر من كلام المُؤرّخين وغيرهم من أهل العلم أن الرجل استوطن نيسابور؛ لذلك قال ابن الصلاح: «النيسابوري الدار والموطن»[2]. ونيسابور بلد من بلاد خراسان افتتحه عبد الله بن عامر بن كريز في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان ذلك سنة ثلاثين من هجرة النبي ﷺ صلحاً، كما هو ظاهر من كلام الحاكم النيسابوري، حيث قال: «أجمع مشايخنا أن نيسابور فُتحت صلحاً»[3]. وفي نيسابور هذه كان مسكنه، وهي من المراكز العلمية البارزة لاسيما في علوم الحديث فاشتهرت بعلو أسانيدها، وذكر الحافظ السخاوي عدداً من أعلام محدّثيها وأشار إلى كثرة الرحلة إليها، ثم قال: «دار السُّنَّة والعوالي»[4].

ب - مولده: اختلف المُؤرخون في ولادة الإمام مسلم رحمه الله، قال ابن خلكان: «لم أَرَ أحداً من الحفّاظ يضبط مولده، ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين»[5]. وعلى ذلك فمن العلماء من قيّده بسَنَة إحدى ومائتين[6]، ومنهم من قال: سنة اثنتين ومائتين[7]، وثالث جزم بسنة أربع

(1) **الأنساب**، للسمعاني، 1/ 18.
(2) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص55.
(3) الحافظ الذهبي، **العبر في خبر من عبر**، 1/ 32.
(4) **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ**، ص666. وينظر: **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح**، محمد عبد الرحمن طوالبة، ص15.
(5) **وفيات الأعيان**، ابن خلكان 5/ 195. وينظر: **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ**، ص666. و**الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح**، محمد عبد الرحمن طوالبة، ص15.
(6) ينظر: **العبر في خبر من عبر**، الحافظ الذهبي، 2/ 23.
(7) ينظر: **تاريخ الأدب العربي**، بروكلمان 3/ 179. و**تاريخ التراث العربي**، فؤاد سزكين، 1/ 263.

ومائتين[1] وهو المشهور، وقيل: سنة ست ومائتين، وهو ما رجّحه الحاكم النيسابوري وتابعه على ذلك جلّ المتأخّرين، كما ذكر ابن الصلاح[2]. والظاهر أنّه الراجح ويؤيّده ما ذكره الحاكم النيسابوري، أنه سمع أبا عبدالله بن الأخرم الحافظ يقول: توفي مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللَّهُ سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة. ومن كلامه هذا يظهر أن مولده كان سنة ست ومائتين[3].

ج - مهنته: كان رَحِمَهُ اللَّهُ بزازاً[4] ولم تكن التجارة عائقاً له عن نشر العلم وإفادة طُلابه، ونشر الحديث النبوي بينهم[5]. قال الحافظ الذهبي: «كان صاحب تجارة وكان مُحسن نيسابور، وله أملاك وثروة»[6]. وَقَالَ الحَاكِمُ: «كَانَ مَتْجَر مُسْلِم خَان مَحْمِش[7]، وَمعَاشه مِنْ ضيَاعه بِأُستُوَا»[8].

د - مذهبه: اختلف أهل العلم فيما يتعلّق بمذهب الإمام مسلم الفقهي، فمنهم من ذهب إلى أن الرجل شافعي المذهب، وبعضهم يرى أنه حنبلي المذهب، والظاهر أنه رَحِمَهُ اللَّهُ كان على مذهب أهل الحديث فلم يكن الرجل مُقلِّداً لأحد من أصحاب المذاهب الفِقهية المعروفة، ولا أنه مُجتهد بل يميل إلى أقوال الفُقهاء البارزين في الحديث مثل: الإمام مالك والشافعي والإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله[9].

---

(1) ينظر: **تذكرة الحفاظ**، الحافظ الذهبي، 2/ 150. و**تهذيب التهذيب**، الحافظ ابن حجر، 10/ 127.

(2) **وفيات الأعيان**، 5/ 195.

(3) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص62.

(4) البَزُّ الثياب، وقيل: ضرب من الثياب، وقيل: البَزُّ من الثياب أَمتعة البَزَّاز وقيل: البَزُّ متاع البيت من الثياب خاصة. والظاهر أن الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ كان يبيع الثياب ويتاجر به. ينظر: **لسان العرب**، ابن منظور، 1/ 274 مادة بزز.

(5) ينظر: **تهذيب التهذيب**، الحافظ ابن حجر، ج10/ 127.

(6) ينظر: **العبر في خبر من عبر**، الحافظ الذهبي، 2/ 23.

(7) **تلخيص تاريخ نيسابور**، ص34. وينظر: **سير أعلام النبلاء**، للحافظ الذهبي، 12/ 570.

(8) أُسْتُوا: بالضم ثم السكون وضم التاء المثناة، وواو وألف: ناحية من نواحي نيسابور، تشتمل على ثلاث وتسعين قرية. ينظر: **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، 1/ 175.

(9) ينظر: **الفهرست**، النديم، ص378.

4 - شيوخه وتلاميذه ومُؤلفاته

أ - **شيوخه**: بدأ الإمام مسلم في طلب العلم منذ صغره، وكان ذلك سنة ثماني وعشرة ومائتين، حيث سمع الحديث وتلقّى كثيراً من العلوم على مشايخ بلده، ثم طاف البُلدان وسمع كثيراً من الشيوخ في كثير من العلوم والفنون؛ لذلك قال الإمام الذهبي: «وأول سماعه سنة ثماني عشرة ومائتين، فأكثر عن يحيى بن يحيى التميمي، والقعنبي، وأحمد بن يونس اليربوعي، وإسماعيل بن أبي أويس، وسعيد بن منصور، وعون بن سلام، وأحمد بن حنبل، وخلق كثير»[1]. وأكثر من اهتم بسرد شيوخ الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ الحافظ الذهبي المتوفى سنة (748هـ) في كتابه العظيم **سير أعلام النبلاء**[2]، والحافظ المزّي المتوفى سنة (742هـ) في كتابه العظيم **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**[3]، فيما ذكر الحافظ الذهبي مائتين وثلاثة عشر شيخاً، ذكر الحافظ المزّي مائتين واثني عشر شيخاً ممن سمع منهم الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، والظاهر أن له أكثر من ذلك؛ فإنه قد رحل إلى كثير من البلدان والأمصار؛ لذلك قال ابن خَلِّكان في ترجمته: «أحد الأئِمّة الحفّاظ وأعلام المحدّثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة فروى عنه أهلها، وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين»[4].

ولعلّ أبرز هؤلاء الشيوخ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (256هـ) الذي استفاد منه كثيراً لاسيما في علم عِلَل الحديث، ويظهر ذلك من قوله رَحِمَهُ اللَّهُ لشيخه البخاري عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: يا طبيب الحديث والعِلَل على ما أخرجه الحاكم النيسابوري بإسناده، فقال:

(1) **تذكرة الحفاظ**، 2/ 125.
(2) ينظر: 12/ 558.
(3) ينظر: 27/ 499.
(4) **وفيات الأعيان**، 5/ 194.

حدثني أبو نصر: أحمد بن محمد الورّاق قال: سمعت أبا حامد: أحمد بن حمدون القصار يقول: سمعت مسلم بن الحجاج - وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبّل بين عينيه وقال: دعني أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المُحدّثين، وطبيب الحديث في عِلَله، حدثك محمد بن سلام، حدثنا مُخلد بن يزيد الحرّاني، أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في «كفارة المجلس» فما علّته؟ قال محمد ابن إسماعيل: «هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث... إلا أنه معلول، قال محمد ابن إسماعيل لا يذكر لموسى سماع من سهيل»[1].

ب - **تلاميذه**: تتلمذ على الإمام مسلم رحمه الله عدد كثير من الأئِمَّة الأَعلام، حيث كان لنبوغه في الحديث وعلومه واشتهاره به أثر عظيم فيهم، فأقبل عليه عدد كثير من طلاب العلم من كلّ حدب وصوب ينهلون من علمه ويغترفون من حوضه، وبذلك نالوا أعلى المراتب وخلّفوا آثاراً علمية نافعة في شتى العلوم والفنون، وهم أشهر من أن يعرفوا، وتراجمهم مُستوفاة في كتب الرِّجال المُتخصصة[2]، ولا شكّ أن لهم الفضل في المحافظة على تراثه، من أمثال: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة (327هـ)[3]، فقد سمع منه، وكتب عنه في الري، وهي من بلاد نيسابور. وسمع منه ببغداد يحي بن صاعد المتوفى سنة (318هـ)، ومحمد بن مَخلد المتوفى سنة (331هـ)[4]، ومنهم من هو من شيوخه من أمثال محمد بن عبد الوهاب الفراء المتوفى سنة

(1) **معرفة علوم الحديث**، ص213-214. وينظر: **النكت على ابن الصلاح**، للحافظ ابن حجر، ج2/ 717.

(2) ينظر: **تهذيب الكمال**، الحافظ المزي، 27/ 499. و**سير أعلام النبلاء**، الحافظ الذهبي، 12/ 558 ففيهما إحصاء كامل لتلاميذ الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ يغنينا عن ذكرهم وسردهم هنا.

(3) ينظر: **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم الرازي، 8/ 182.

(4) ينظر: **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، 13/ 101. و**طبقات الحنابلة**، ابن أبي يعلى الحنبلي، 2/ 337.

(272هـ)[1]. وروى عنه الإمام الترمذي محمد بن سَورة المتوفى سنة (272هـ) حديثاً واحداً في سننه، وسمع منه الحافظ ابن خزيمة المتوفى سنة (311هـ)، وأبو عوانة صاحب المُستخرج على صحيح مسلم المتوفى سنة (316هـ)، وأبو الفضل ابن سلمة المتوفى سنة (276هـ)، ونصر بن أحمد المتوفى سنة (281هـ) وغيرهم[2].

ج - **مُؤلفاته**: لقد صَنَّف الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ كتباً كثيرة معظمها في الحديث وعُلومه المُتعدّدة والمُتنوّعة كالعِلَل وأوهام المُحدّثين، وأسمائهم وكُناهم وطبقاتهم، وغير ذلك، فترك الرجل للمكتبة الإسلامية الحديثية ثروة هائلة أسهمت في بناء جيل من العُلماء الأفذاذ كان لهم أثر واضح في بناء نهضة هذه الأُمة. ومن هذه المُصنفات: **الأسامي والكنى** ويُسمّيه بعضهم **بالأسماء والكنى**[3]، وكتاب: **التمييز**[4]، وهو من الكتب النفيسة في بيان منهج المُحدّثين في نقد الحديث وبيان عِلَله، وكتاب: **المُفردات والوحدان**[5] وغيرها؛ لذلك قال الحافظ ابن حجر: «وله من التصنيف غير الجامع كتاب الانتفاع بجلود السباع، والطبقات مختصر، والكنى كذلك، ومسند حديث مالك، وذكره الحاكم في المستدرك في كتاب الحياء استطراداً، وقيل: إنه صنّف مسنداً كبيراً على الصحابة لم يتم»[6]، ومن أبرز هذه الكتب المسند الصحيح الذي سيأتي الحديث عنه بشيء من التفصيل في هذا البحث.

---

(1) ينظر: **سير أعلام النبلاء**، الحافظ الذهبي الدمشقي، 12/ 562. و**تهذيب التهذيب**، الحافظ ابن حجر، 10/ 126.

(2) ينظر: **تهذيب التهذيب**، الحافظ ابن حجر، 10/ 126.

(3) ينظر: **سير أعلام النبلاء**، 12/ 579، والكتاب مطبوع من منشورات دار الفكر سورية سنة 1984م.

(4) الكتاب طبع جزء كبير منه، بمطابع الجامعة الإسلامية السعودية بتحقيق مصطفى الأعظمي.

(5) الكتاب مطبوع دار الكتب العلمية بيروت بتحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري.

(6) ينظر: **تهذيب التهذيب**، 10/ 126.

5 - صفاته وثناء العلماء عليه ووفاته

أ - **صفاته**: كان للإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ صفات خِلقية وصفها لنا الحاكم النيسابوري سماعاً من أبيه فقال: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: رَأَيْتُ مُسْلِم بن الحَجَّاجِ يُحَدِّث فِي خَان مَحمِش، فَكَانَ تَامّ القَامَة، أَبْيَض الرَّأْس وَاللِّحْيَة، يُرْخِي طرف عِمَامَته بَيْنَ كَتفيهِ»[1]. ويُفهم من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ أن الرجل كان صاحب هَيْبة، وهِمَّة عالية كثير النشاط والحركة، ويظهر ذلك من كثرة رحلاته وتنقلاته بين الأمصار للفائدة والاستفادة، ولا شك أنه وصف يتناسب مع مكانته ورزانته في نُفوس الناس[2].

أما صِفاته الخُلقية فقد كَثُر الثناء عليه وعلى أخلاقه وصِفاته فكان رَحِمَهُ اللَّهُ رحب الصدر لين الجانب جليل القدر صدوقاً وفياً؛ لذلك وصفه الشيخ عبد العزيز الدهلوي بقوله: «ما اغتاب أحداً بحياته، ولا ضرب ولا شتم»[3]. وقد كان الرجل كثير الإحسان والعطف على الناس حتى قال الحافظ الذهبي عنه: «مُحسن نيسابور»[4].

ب - **ثَناء العُلماء عليه**: لقد أثنى على الإمام مسلم كثير من أهل العلم وحفّاظ الدنيا ومدحه غير واحد من أوعية العلم، فقال فيه محمد بن عبد الوهاب الفراء الحافظ الحُجَّة المتوفى (272هـ)[5]، وقد كان أكبر منه: «ما علمته إلا خيراً رحمنا الله وإياه»[6]. وروى تلميذه أبو عمرو المُستملي، فيما نقله الحافظ ابن حجر أن إسحاق بن منصور نظر إلى الإمام مسلم يوماً فقال له: «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين»[7]. ومدحه شيخ البخاري الإمام الحافظ الثقة إسحاق ابن راهويه

(1) ينظر: **سير أعلام النبلاء**، الحافظ الذهبي، ج12/ 570. و**تهذيب التهذيب**، 10/ 126.
(2) ينظر: محمد عبد الرحمن طوالبة، **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح**، ص20.
(3) **فتح الملهم**، 1/ 100. وينظر: **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح**، محمد عبد الرحمن طوالبة، ص20.
(4) **العبر في خبر من غبر**، 2/ 23.
(5) ينظر ترجمته في: **تذكرة الحفاظ**، الحافظ الذهبي، ص599. و**سير أعلام النبلاء له**، 12/ 660.
(6) **تهذيب التهذيب**، 10/ 127. و**تاريخ دمشق**، الحافظ ابن عساكر، 16/ 236.
(7) **تهذيب التهذيب**، 10/ 127.

المتوفى (238هـ)[1]، فقال فيه: «أيّ رجل يكون هذا»[2] وغير ذلك من عبارات الثناء والمدح المسطّرة في كتب التراجم التي خصّصت مساحة واسعة لترجمة الإمام مسلم. وقد ظهرت مكانة الرجل واشتهرت، بعد تأليفه للصحيح، فحصل له فيه حظ عظيم وشرف كبير لم يحصل لأحد مثله[3]، فصار إماماً عظيماً؛ لذلك قال الحافظ ابن الصلاح: «قد كَانَ لَهُ -رحمه الله وإيانا- فِي علم الحَدِيث ضُرَبَاء لَا يفضلهم وَآخَرُونَ يفضلونه، فرفعه الله ـ تبَارك وَتَعَالَى ـ بكتابه الصَّحِيح هَذَا إِلَى منَاط النُّجُوم، وَصَارَ إِمَاماً حجَّة يبْدَأ ذكره ويعاد فِي علم الحَدِيث وَغَيره من الْعُلُوم، وَذَلِكَ فضل الله يؤتيه من يَشَاء»[4].

ج - وفاته: اتفقت كتب التراجم التي ترجمت للإمام مسلم على أنه توفي عشية يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب[5] سنة إحدى وستين ومائتين هجرية، وقد بلغ من العمر حينها خمساً وخمسين سنة، ودُفن بمقبرة في رأس ميدان زياد بنصر آباد ظاهر نيسابور[6].

ثانياً: التعريف بكتابه: المسند الصَّحِيح

1 - اسمه

لم ينصّ الإمام مسلم في كتابه ـ موضوع الدراسة ـ على تسميته مع أنه اشتهر عند المُحدّثين باسم «صحيح مسلم»؛ لذلك وقع الاختلاف في اسمه على أقوال، حيث سمّاه الفيروزآبادي، والحافظ ابن حجر، وحاجي خليفة، والبغدادي[7]، وغيرهم بـ «الجامع»، وسماه النووي، وابن خَلِّكان، والحافظ

(1) **تهذيب التهذيب**، 10/ 127.
(2) **تهذيب التهذيب**، 10/ 127.
(3) **تهذيب التهذيب**، 10/ 127.
(4) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص55.
(5) ينظر: **طبقات الحنابلة**، ابن أبي يعلى الحنبلي، 1/ 339. **تهذيب الأسماء**، النووي، 2/ 92. **مفتاح السعادة**، طاش كبرى زاده، 2/ 9.
(6) ينظر: **وفيان الأعيان**، ابن خلكان، 5/ 195.
(7) ينظر: **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، ص67. **وتهذيب التهذيب**، 10/ 127. **وكشف الظنون**، 1/ 555. **وهدية العارفين**، 2/ 432.

الذهبي، والحافظ ابن كثير[1]، وغيرهم بـ «الصحيح»، وقد انتشر هذا الاسم وشاع في كتب العلم؛ لذلك قال السمعاني: «المشهور كتابه الصحيح في الشرق والغرب»[2]. غير أن الإمام مسلم صرّح في أكثر من موضع باسمه خارج الصحيح، فسمّاه المُسند، حيث قال ما نصّه: «ما وضعتُ شيئاً في هذا **المُسند** إلا بحجة»[3]، وقال في موضع آخر: «عرضتُ كتابي هذا **المُسند** على أبي زُرعة»[4]، وقال في موضع ثالث: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا **المُسند**»[5]، وقال في موضع رابع: «صنفتُ هذا المُسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[6]، وسمّاه ابن خير الإشبيلي: المُسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ[7]. وبذلك يكون كتاب الإمام مسلم قد سمي بأسماء مختلفة وهي: الجامع، و الصحيح، والمُسند، والمُسند الصحيح، وصحيح مسلم، والمُسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. وعليه، فإن الأَوْلى والأنسب تسميته كما أشار لذلك صاحبه وهو «المُسند الصحيح»[8].

2 - السبب الباعث على تصنيفه

لقد نصّ الإمام مسلم رحمه الله على السبب الذي جعله يصنّف كتابه المسند الصحيح، وكان ذلك في مقدّمة كتابه، حيث طلب منه أحد طلابه أن يوقفَه

(1) ينظر: **تهذيب الأسماء**، 2/ 89. و **وفيات الأعيان**، 5/ 195. و **سير أعلام النبلاء**، 12/ 558. **والبداية والنهاية**، 11/ 33.
(2) **الأنساب**، 1/ 144.
(3) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص68.
(4) القاضي عياض، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، 1/ 82. وينظر: **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص67.
(5) القاضي عياض، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، 1/ 82. وينظر: **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص67.
(6) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص67.
(7) ينظر: **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، ص85.
(8) ينظر: محمد عبد الرحمن طوالبة، **الإمام مسلم ومنهجه في كتابه الصحيح**، ص103.

على جملة من الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ في أمور الدِّين، وأحكامه وما كان فيها من الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الموضوعات، لتكون سهلة التناول من عُموم الناس، من غير عناء في البحث عن صحة الحديث وسقمه منقولة بالأسانيد، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأجابه إلى طلبه بقوله رحمه الله: «فَإِنَّكَ يَرْحَمُكَ اللهُ بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ، ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا نُقِلَتْ، وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَأَرَدْتَ، - أَرْشَدَكَ اللهُ- أَنْ تُوَقِفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلَا تَكْرَارٍ يَكْثُرُ، فَإِنَّ ذَلِكَ زَعَمْتَ مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصَدْتَ مِنَ التَّفَهُّمِ فِيهَا، وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، وَلِلَّذِي سَأَلْتَ -أَكْرَمَكَ اللهُ- حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدَبُّرِهِ، وَمَا تَؤُولُ بِهِ الْحَالُ إِنْ شَاءَ اللهُ عَاقِبَةٌ مَحْمُودَةٌ وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ، وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ أَنْ لَوْ عُزِمَ لِي عَلَيْهِ، وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ، كَانَ أَوَّلُ مِنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ»[1]. ومن كلامه يُفهم أن الباعث الأول على تأليف الكتاب وتصنيفه هو الاستجابة لطلب تلميذه ورفيقه وصاحبه أحمد بن سلمة النيسابوري المتوفى سنة (286هـ). ويظهر ذلك من كلام الخطيب البغدادي، حيث قال في ترجمة أحمد بن سلمة: «رافق مُسْلِم بْن الحجاج فِي رحلته إِلَى قتيبة ابْن سَعِيد، وَفِي رحلته الثانية إِلَى البصرة، وكتب بانتخابه على الشيوخ، ثم جمع لَهُ مُسْلِم الصحيح على كتابه»[2]. وأما الباعث الثاني الذي جعل الإمام مسلم رحمه الله يُصنّف صحيحه ما كان سائداً في عصره من اختلاط الحديث الصحيح بالسقيم، واقتصار الاستفادة من الأحاديث على الخاصة دون العامة، الأمر الذي حفّزه لما رآه من نشر قوم الأخبار الضعيفة والمنكرة وقذفهم بها

(1) مقدمة **المُسند الصحيح**، 1/ 3.

(2) **تاريخ بغداد**، 5/ 302.

إلى عوام الناس الذين لا يعرفون عيوبها، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّناً ذلك: «وَبَعْدُ، يَرْحَمُكَ اللهُ، فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثاً، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرْحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرِّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الِاقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ مِمَّا نَقَلَهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ أَنَّ كَثِيراً مِمَّا يَقْذِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْبِيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيِّينَ مِمَّنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِثْلُ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ، لِمَا سَهُلَ عَلَيْنَا الِانْتِصَابُ لِمَا سَأَلْتَ مِنَ التَّمْيِيزِ، وَالتَّحْصِيلِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارَ الْمُنْكَرَةِ بِالْأَسَانِيدِ الضِّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا، خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ»[1].

3 - بيئة التصنيف ومكانه ومدته

ألّف الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه في بيئة علمية نشطة، وذلك بحضور شيوخه وأقرانه مع وجود مُصنّفات حديثية قبل صحيحه مُتنوّعة الترتيب ومتعدّدة الأسماء، فظهرت قبله كتب الجوامع، والمُصنّفات، والمُوطآت، والمسانيد، والسُّنن، والأجزاء، وبعض الكتب ذات الطابع المفرد ككتب التفسير بالمأثور، وكتب الزهد والرقائق، وغير ذلك. فهذه الأمور مجتمعة شكّلت بيئة علمية حسنة في شخصية الإمام مسلم العلمية ظهرت لاحقاً في منهجه وطريقته وشروطه التي راعاها في تصنيف صحيحه من حيث اعتناؤه بجمع الصحيح، وجودة الترتيب وحسن الصناعة. وهذا لا شكّ يدلّ على فقه عميق، ومظهر من مظاهر الإبداع الحديثي اكتسبه الشيخ من بيئة علمية نظيفة مليئة بالعقليات العلمية الفذّة، فألّف كتابه المُسند الصحيح في بلاده نيسابور بحضور أصوله وفي حياة كثير من شيوخه. ويظهر ذلك من كلام الحافظ ابن حجر حيث أشار

(1) مقدمة **المُسند الصحيح**، 1/ 7.

أن مسلماً رَحِمَهُ اللَّهُ قد «صنّف كِتَابه فِي بَلَده بِحُضُور أُصُوله فِي حَيَاة كثير من مشايخه، فَكَانَ يتحرّز فِي الْأَلْفَاظ ويتحرّى فِي السِّيَاق، وَلَا يتَصَدَّى لما تصدَّى لَهُ البُخَارِيّ من استنباط الأحكام ليبوّب عَلَيْهَا»[1].

أما المدة التي استغرقها في تصنيف كتابه، فلا شكّ أنها لم تكن بالقصيرة، فمثل هذا العمل يحتاج إلى سنوات عديدة تساعده في جمع طُرق الحديث والتحرّي في سِياقها والتحرز في الألفاظ مع الاختصار البليغ والإيجاز التام وحسن الوضع وجودة الترتيب، وهو ما أشار إليه الحافظ ابن حجر فيما ذكر آنفاً، بالإضافة إلى أن الأمر يحتاج إلى السَّفر، والرحلة من مدينة إلى أُخرى، وهذا يحتاج مدة ليست بالقليلة في التنقيح والترتيب. وعلى أية حال، فالذي يظهر من كلام تلميذه أحمد بن سلمة أن الرجل استغرق في تأليف كتابه خمس عشرة سنة، حيث صرّح بذلك فقال: «كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة»[2]، وخالفه النووي فقال: «بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة»[3]. وأمام هذين القولين لا يجد الباحث مفراً من أن يرجح كلام تلميذه أحمد بن سلمة على غيره وأنه الأقرب للصواب؛ وذلك لملازمته التامة له عند التأليف وتصريحه بذلك.

4 - أقوال أهل العلم فيه وثناؤهم عليه

لا خلاف بين أهل العلم أن المُسند الصحيح للإمام مسلم ثاني الكتب الستة بعد صحيح شيخه محمد بن إسماعيل البخاري؛ لذلك قال النووي: «اتفق العُلماء (رحمهم الله) على أن أصحّ الكتب بعد القُرآن الكريم الصحيحان البخاري ومسلم وتلقّتهما الأُمة بالقَبول، وكتاب البخاري أصحّهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحّ أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه

(1) **هدي الساري**، 1/ 12.
(2) الحافظ الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، 2/ 151. **وسير أعلام النبلاء**، 12/ 566.
(3) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 1/ 14.

من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المُختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق، والغوص على أسرار الحديث»[1]. وقال أيضاً: «واتفق العُلماء على أن أصحّ الكتب المُصنّفة صحيحا البخاري ومسلم. واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد... وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما»[2].

ومن هنا يُفهم أن جُمهور العُلماء اتفقوا -ولا خِلاف بينهم- على أن صحيح البخاري مقدّم على صحيح الإمام مسلم وأكثره نفعاً. ومهما يكن من أمر، فإن كتاب الإمام مسلم مشهود له بالصحة وعلو المرتبة وجودة الترتيب وحسن التبويب، وقد مدحه وأثنى عليه بعض علماء الحديث، من هؤلاء الحسين بن علي النيسابوري المتوفى سنة (349هـ) حيث قال: «مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ كِتَابٌ أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ»[3]. وهذا كلام طيب منه إن كان المراد منه حسن السياق وجودة الترتيب وإلا خالف جماهير العلماء؛ لذلك نازعه ابن الصلاح، والملَّا علي القارئ فقال ابن الصلاح: «إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ يَتَرَجَّحُ بِأَنَّهُ لَمْ يُمَازِجْهُ غَيْرُ الصَّحِيحِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَعْدَ خُطْبَتِهِ إِلَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَسْرُوداً، غَيْرَ مَمْزُوجٍ بِمِثْلِ مَا فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يُسْنِدْهَا عَلَى الْوَصْفِ الْمَشْرُوطِ فِي الصَّحِيحِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ. وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَرْجَحُ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الصَّحِيحِ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَصَحُّ صَحِيحاً، فَهَذَا مَرْدُودٌ عَلَى مَنْ يَقُولُهُ»[4]، وقال القارئ: «وَتَفْضِيلُ بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَرْجِعُ لِحُسْنِ السِّيَاقِ، وَجَوْدَةِ الْوَضْعِ، وَالتَّرْتِيبِ؛ إِذْ لَمْ يُفْصِحْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَصَحِّيَّةِ»[5].

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 1/ 14.
(2) تهذيب الأسماء واللغات، 1/ 73.
(3) علوم الحديث، ص19.
(4) علوم الحديث، ص19.
(5) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ص18.

وقد أوضح الحافظ ابن حجر، تفضيل بعض المغاربة لصحيح مسلم والثناء عليه، بأنه راجع إلى بعض الأُمور فيه، وليس راجعاً إلى مسألة الأصحّية والمكانة العلمية من ذلك: أنه ليس فيه إلا الحديث السرد، وأن مُسلماً يسوق أحاديث الباب كلها سرداً عاطفاً بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان المتن مشتملاً على أحكام عدة، فإنه يذكره في نفس الموضع، ويسوق المتون تامة مُحرّرة، ورتّب كتابه ونّسقه تنسيقاً بديعاً، وهذا كله خِلاف البخاري[1].

5- شرطه فيه

إن المُتصفّح لمقدّمة صحيح مسلم يعلم يقيناً شرط هذا الإمام في تأليف كتابه، حيث بيّن القواعد والأُسس والطُّرق والكيفيات التي سيبني عليها صحيحه من الناحية الإسنادية والمتنية. وهذه الأُسس والقواعد بعضها يتصل بصحيحه مباشرة، وبعضها الآخر مبادئ وأُسس عامة لا بد له أن يتقيّد بها على اعتبار أنها ضمن هذا النطاق، فقال في ذلك: «ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِهِ، عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ أَنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ، وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدّاً مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى: «فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ

(1) ينظر: هدي الساري، ص282-283.

مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ»[1].

ثم قُسِّم الرواة باعتبار ضبطهم وإتقانهم، وعدالتهم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: الحفّاظ المُتقنون، والثاني: المُتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالث: الضُّعفاء المتروكون، فبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يخرج لأهل الطبقة الأُولى في الأُصول، ولأهل الطبقة الثانية في المُتابعات والشواهد، أما أهل الطبقة الثالثة فلا يعرّج عليهم، ويرجع هذا إلى انتقائه واختياره للرواة الذين يحتج بهم في صحيحه، واعتبر ذلك جزءاً من شرطه، فقال ما نصه: ـ مخاطباً أحد تلاميذه ـ «فأما القسم الأول، فإنا نتوخّى الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المُحدّثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدّم قبلهم على أنهم، وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث ابن أبي سُليم، وأضرابهم، من حُمّال الآثار ونُقّال الأخبار... ثم قال: فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث مُتهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمر بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتُهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك مَنِ الغالبُ على حديثه المُنكر، أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم»[2].

(1) مقدمة صحيح مسلم، 1/ 4.
(2) مقدمة صحيح مسلم، 1/ 6.

والقارئ لهذين النَّصَّين يظهر له بكل وضوح مدى دِقّة الرجل، وبراعته في اختيار أحاديث صحيحه حيث إنه سيلتزم بالأمور الآتية:

1 - اختيار أحاديث كان ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان وحفظ لما نقلوا.

2 - فإن فرغ من استقصاء القسم الأول أتبعه بذكر ما رواه من لم يصلوا إلى مرتبة القسم الأول في الحفظ والضبط، والإتقان على ألا يقدح فيهم هذا الوصف لأن المسألة نسبية بينهما.

3 - أما القسم الثالث من رواة الأحاديث ونقلة الأخبار فهم على فئتين:

الفئة الأُولى: المُتهمون عند أهل الحديث، أو عند الأكثر منهم، ويعني ذلك أن هؤلاء تَكَلَّم فيهم قوم من النقّاد وزكّاهم آخرون، فمثل هؤلاء لا يتشاغل بتخريج أحاديثهم؛ لأنهم مُتهمون بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار.

أما الفئة الثانية: من يغلب على أصحابها رواية الأحاديث المنكرة، أو الغلط، ومثل هؤلاء فقد أمسك الرجل عن رواية أحاديثهم، ولم يعرّج عليها ولا تشاغل بها.

ومن خلال ذلك يظهر للقارئ الكريم أن الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ اقتصر في تخريج أحاديثه على القسمين الأولين، وأهمل رواية أحاديث الطبقة الثالثة.

4 - بين رَحِمَهُ اللَّهُ أن ما يذكره من هذه الأحاديث في كتابه إنما يذكره على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن تكرار حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جانب إسناد لعلّة تكون هناك كما قال -رحمه الله-.

5 - بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن من مذهبه وشرطه في رواية الحديث أن لا يروي إلا ما اطمأن إلى صحة مصدره، والصِّيانة فيمن نقله، وتحقيق ثقة راويه وضبطه وحفظه وإتقانه، وفي المُقابل لا يقبل رواية من كان متهماً، أو مطعوناً في عدالته ببدعة ونحوها.

6 - بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ علامة الحديث المنكر، وذلك بمُقارنته بما رواه الحفّاظ المتقنون فإن خالفهم كان حديثه مُنكراً، فإن غلب على حديث من هذا حاله هَجر حديثه، ولم يقبل منه ما روى.

هذه بعض القضايا التي يُمكن استخلاصها من هذين النصين، ولا شك أن هُناك قضايا أُخرى يُمكن للقارئ الكريم النظر فيها واستخلاصها من مقدّمته تنبئ عن شرطه في صحيحه، كشرطه في اتصال الإسناد المعنعن، وهو معاصرة الراوي لمن روى عنه بالعنعنة مع إمكانية اللقاء بين المعنعن والمعنعن عنه، وانتفاء موانع اللقاء بينهما، حيث قال الإمام مسلم في هذه المسألة: «أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيماً وَحَدِيثاً، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثاً، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعاً كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَداً حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا»[1].

والمتأمّل في كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ يظهر له أن الرجل نصّ على شرط المُعاصرة في صحيحه، وادّعى إجماع العُلماء عليه قديماً وحديثاً، على أن الحديث المعنعن محمول على الاتصال والسماع إذا أمكن اللقاء بمن أُضيفت العنعنة، أو مُشابهها إليهم بشرط براءتهم من تهمة التدليس.

ومن شرطه - أيضاً - أن المُرسل ليس بحجّة وهو ضعيف عنده لا يُحتجّ به، وبذلك وافق جمهور المُحدّثين، وأكثر الفُقهاء والأُصوليين[2]، فقال مُصرّحاً بذلك: «والمُرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجّة»[3].

(1) مقدمة صحيح مسلم، 1/ 29.
(2) ينظر: الحافظ السيوطي، تدريب الراوي، 1/ 198.
(3) مقدمة صحيح مسلم، 1/ 30.

عناوين أبوابه وعدد أحاديثه

إن المُتصفّح لصحيح الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ يجده قد رتّبه على كتب، ووضع لها عناوين، وتحت هذه الكتب أبواب، ويعني ذلك أنه رتّبه على كلّيات وتحت هذه الكلّيات جزئيات وهي الأبواب. غير أنه لم يضع لهذه الأبواب عناوين، أو تراجم كما فعل شيخه البخاري، إنما جاءت الأحاديث فيه مُتتابعة ومُتوالية ضمن كلّ كتاب دون فصل بما يدلّ، أو يُشير إلى موضوع كلّ مجموعة منها. ويظهر ذلك من كلام الحافظ ابن الصلاح حيث قال: «إن مُسلماً -رَحمَه الله وإيانا- رتّب كِتَابه على الْأَبْوَاب فَهُوَ مبوّب فِي الْحَقِيقَة، وَلكنه لم يذكر فِيهِ تراجم الْأَبْوَاب لِئَلَّا يزْدَاد بهَا حجم الْكتاب أَو لغير ذَلِك»[1]. وأشار الديوبندي بأنه قُرئ عليه صحيح مسلم وكانت أبوابه خالية من التراجم[2]. والظاهر أن الإمام مسلم ترك ذلك للدارس لتحريك عقله وإعمال فكره، وليس كما رأى ابن الصلاح بأن مُسلماً ترك ذلك خوف ازدياد حجم الكتاب[3].

ومهما يكن من أمر، فإنّه حرّك همة بعض العُلماء فأصبح مجالاً للتباري بين المصنّفين والشرّاح لوضع تراجم تليق به، فوضع له النووي في شرحه على مسلم، وأبي العباس القرطبي في المفهم، وكذا الديوبندي في فتح الملهم في شرح صحيح مسلم، عناوين لأبوابه، ويبدو أن الإمام النووي كان أكثر دقة منهما حيث وضع عناوين لها تليق بها خلافاً لمن سبقه، ويظهر ذلك من كلامه حيث قال: «قد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وإنا - إن شاء الله - أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها»[4].

أما عدد أحاديثه وكتبه، فإن العُلماء لم يختلفوا في عدد كتبه اختلافهم

(1) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص103.
(2) ينظر: **فتح الملهم** 1/ 100، محمد عبد الرحمن طوالبة، **والإمام مسلم ومنهجه في الصحيح**، ص106.
(3) ينظر: محمد فاخوري، **الإمام مسلم بن الحجاج القشيري حياته وصحيحه**، ص72.
(4) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 1/ 21.

في عدد أحاديثه، فعدد كتبه أربعة وخمسون كتاباً افتتحه مسلم بكتاب الإيمان، وانتهى منه بكتاب التفسير. أما عدد أحاديثه فقد اختلف فيها كثيراً، والظاهر أن سبب ذلك راجع إلى اختلافهم في الأحاديث الأُصول دون المكرّرات، وعدّ المكرّرات بالمُتابعات والشواهد[1]. فمنهم من رأى أن عدد الأُصول أربعة آلاف حديث كابن الصلاح، حيث روى عَن أبي قُرَيْش الْحَافِظ - رَحمَه الله - قَالَ: قال أبو قريش الحافظ: «كنت عِنْد أبي زرْعَة الرَّازِيّ فجَاء مُسلم بن الْحجَّاج فَسلم عَلَيْهِ وَجلسَ سَاعَة فتذاكرا فَلَمَّا أَن قَامَ قلت لَهُ: هَذَا جمع أَرْبَعَة آلَاف حَدِيث فِي الصَّحِيح فَقَالَ أَبُو زرْعَة: فَلِمَنْ ترك الْبَاقِي أَرَادَ - وَالله أعلم - إِن كِتَابه هَذَا أَرْبَعَة آلَاف حَدِيث أُصول دون المكرّرات»، وتبعه النووي، والحافظ الذهبي[2].

أما من عدّ المكرّرات مع الأُصول، فقد أوصلها إلى اثنى عشر ألف حديث، وهو ما جاء عن تلميذه الإمام مسلم أحمد بن الفضل، حيث قال إنها: «اثنا عشر ألف حديث»، وتعقّبه الحافظ الذهبي فقال: «قُلْتُ: يَعْنِي بِالمُكَرَّر، بِحَيْث إِنَّهُ إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَخْبَرَنَا ابْنُ رمح يُعدَّان حَدِيْثَيْنِ، اتَّفَقَ لَفْظُهُمَا أَوِ اخْتَلَف فِي كَلِمَة»[3]، وقد عدّها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي مُحقق الكتاب من غير المكرّر فبلغت عنده إلى (3033) حديثاً[4] باستثناء أحاديث المقدّمة. وقد قمتُ بحصر هذه الأحاديث على نسختي وعدِّها بالمكّرر فوصلت عندي إلى (7579) حديثاً باستثناء أحاديث المقدّمة، التي بلغت (91) حديثاً. وعلى ذلك فإن عدد أحاديث صحيح مسلم الأُصول والمُكّررات وأحاديث المُقدّمة قد بلغ عددها عندي إلىٰ (7670) حديثاً، وسيأتي ذكر عدد أحاديث كلّ كتاب في جدول خاص بيّنت فيه عدد

(1) ينظر: محمد عبد الرحمن طوالبة، **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح**، ص108، محمد فاخوري، **والإمام مسلم بن الحجاج القشيري حياته وصحيحه**، ص66.

(2) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص101. وينظر: النووي، **شرح صحيح مسلم**، 1/ 21. الحافظ الذهبي، **وسير أعلام النبلاء**، 12/ 280.

(3) الحافظ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 12/ 566.

(4) ينظر: طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت بتحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

التحويلات، ونوعها ونسبتها المئوية من أحاديث الكتاب كلّه، وذلك في مطلب خاص يشتمل على دراسة إحصائية لعدد التحويلات في صحيح مسلم وأماكن ورودها في صحيحه، وذلك لتتضح المسألة في ذهن القارئ الكريم.

الصناعة الإسنادية في صحيح مسلم

أولاً: الإسناد تعريفه وأهميته وأنه سُلّمُ الرواية

1 - تعريف في اللُّغة:

إذا أطلق السَّنَدُ في لُغة العرب يُراد منه: ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل، أَو الوادي، والجمع أَسْنادٌ لا يُكَسَّر على غير ذلك، وكلُّ شيءٍ أَسندتَ إِليه شيئاً فهو مُسْنَد، وقد سنَدَ إِلى الشيءِ يَسْنُدُ سُنوداً، واستَنَدَ وتسانَد وأَسْنَد وأَسنَدَ غيرَه، ويُقال: سانَدته إِلى الشيء فهو يتَسانَدُ إِليه؛ أَي أَسنَدتُه إِليه، ويُقال: فلان سَنَدٌ؛ أي مُعتمَدٌ. والإسنادُ في الحديث: رفْعُه إلى قائله إذا رفعته إليه بذكر ناقله، وبذلك يكون مَصْدراً، وخُشُباً مُسَنَّدَةٌ، شدّد للكثرة[1]، وما دام أن الإسناد عُرِف بأنه مصدر أسند؛ فإنه لا يثنّى ولا يُجمع. وكثيراً ما يُراد به السَّنَد، ففي هذه الحالة يثنّى ويُجمع تقول: هذا حديث له إسنادان، وهذا حديث له أسانيد[2].

2 - تعريفه في اصطلاح المُحدّثين

السَّنَد عند عُلماء الحديث هُوَ: الْإِخْبَار عَن طَرِيق الْمَتْن، إما لأنه مَأْخُوذ من السَّنَد وَهُوَ مَا ارْتَفع وَعلا عَن سفح الْجَبَل؛ لِأَن الْمسند يرفعهُ إِلَى قَائِله، أَو من قَوْلهم فلَان سَنَد أَي مُعْتَمد فَسُمّي الْإِخْبَار عَن طَرِيق الْمَتْن سنداً لاعتماد الْحفّاظ فِي صِحّة الحَدِيث وَضَعفه عَلَيْهِ. ومن هنا يظهر للقارئ الكريم العلاقة بين المعنى اللُّغوي والمعنى الاصطلاحي.

---

(1) ينظر: **لسان العرب**، ابن منظور، مادة: سند 3/ 2114. **والصحاح وتاج العربية**، الجوهري، مادة: سند 2/ 489.

(2) ينظر: الطاهر الجزائري، **توجيه النظر إلى أُصول النظر**، ص89-90.

وعلى ذلك يُمكن أن تقول في تعريفه اصطلاحاً هو: حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد إلى رسول الله ﷺ[1]، أي ما يذكر قبل المتن، ويُقال له: الطريق؛ لأنه يوصل إلى المقصود هنا وهو الحديث. وجاء في تعبيراتهم الوجه، فيقولون: هذا الحديث لا يعرف إلا من هذا الوجه. أما الإسناد فهو: إضافة الحديث إلى قائله، أي نسبته إليه. وقد يُطلق أحدهما على الآخر من باب إطلاق المصدر على مفعوله، كما أطلق الخلق على المخلوق؛ ولذلك تجد المُحدّثون يستعملون في تعبيراتهم السند والإسناد. ومن هنا يظهر لك ما قاله ابن جماعة: «المحدّثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد[2]، كما أنهما قد يُطلقان على رجال سند الحديث، ويُعرف المُراد بالقرائن»[3].

3 - أهمِّيَّته وأنه سُلّمُ الرواية وخصيصة للأُمة

لقد خصّ الله سبحانه وتعالى الأُمة الإسلامية دون غيرها بفضيلة الإسناد، فحرص عُلماء الحديث عليه، وتمسّكوا به، حيث ضحّوا بأنفسهم، وأموالهم، ووقتهم من أجل الرحلة في طلب الأسانيد والبحث عنها، ناهيك عن البحث عن علّوها؛ لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رَحِمَهُ اللَّهُ -: «الإسناد من خصائص هذه الأُمة وهو من خصائص الإسلام»[4]. وقال ابن حزم الظاهري- رَحِمَهُ اللَّهُ-: «مَا نَقله الثِّقَة عَن الثِّقَة كَذَلِك حَتَّى يبلغ إِلَى ـ النَّبِي ﷺ يخبر كل وَاحِد مِنْهُم باسم الَّذِي أخبرهُ وَنسبه، وَكلهمْ مَعْرُوف الْحَال وَالْعين وَالْعَدَالَة وَالزَّمَان وَالْمَكَان، على أَن أَكثر مَا جَاءَ هَذَا الْمَجِيء فَإِنَّهُ مَنْقُول نقل الكواف، إِمَّا إِلَى رَسُول ﷺ من طرق جمَاعَة من الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِمَّا إِلَى

(1) ينظر: ابن جماعة الكناني، **المنهل الروي**، ص30. الحافظ السيوطي، **وتدريب الراوي**، 1/ 27، نور الدين عتر، **ومنهج النقد في علوم الحديث**، ص33.

(2) **المنهل الروي**، ص30، وينظر: الحافظ السيوطي، **تدريب الراوي**، 1/ 27. نور الدين عتر، **ومنهج النقد في علوم الحديث**، ص33.

(3) ينظر: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص33.

(4) **منهج السُنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية**، 4/ 11.

الصاحب، وَإِمَّا إِلَى التَّابِع، وَإِمَّا إِلَى إِمَام أَخذ عَن التَّابِع يعرف ذَلِك من كَانَ من أهل الْمعرفَة بِهَذَا الشَّأْن، وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين.

وَهَذَا نقل خصّ الله ـ تَعَالَى ـ بِهِ المسلمين دون سَائِر أهل الْملَل كلهَا، وبناه عِنْدهم غضاً جَدِيداً على قديم الدهور مذ أَرْبَعمِائَة عَام وَخمسين عَاماً فِي الْمشرق وَالْمغْرب، والجنوب وَالشمَال، يرحل فِي طلبه من لَا يُحْصي عَددهمْ إِلَّا خالقهم إِلَى الْآفَاق الْبَعِيدَة، ويُواظب على تَقْيِيده من كَانَ النَّاقِد قَرِيباً مِنْهُ قد تولّى الله ـ تَعَالَى ـ حفظه عَلَيْهِم، وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين، فَلَا تفوتهم ذلة فِي كلمة فَمَا فَوْقهَا فِي شيءٍ من النَّقْل إِن وَقعت لأَحَدهم، وَلَا يُمكن فَاسق أَن يقحم فِيهِ كلمة مَوْضُوعَة وَللَّه ـ تَعَالَى ـ الشُّكْر»[1]. وهذا كلام حسن منه رَحِمَهُ اللَّهُ غير أنهم لم يكونوا يسألون عن الإسناد إلا بعد وقوع الفتنة التي حدثت بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبروز النزاعات، وظهور الزَّنادقة وغيرهم وانتشار الكذب. ويظهر لك ذلك فيما أخرجه الإمام مسلم عن أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»[2]، وما قاله رفيع بن مهران الرياحي البصري: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبصرة، فما نرضى حتى نركب إلى المدينة، فنسمعها من أفواههم»[3] وجاء هشام بن عروة أنه قال: «إذا حدّثك رجل بحديث، فقل عمّن هذا؟ فإن الرجل يحدّث عن آخر دونه في الإتقان والصدق»[4]. وللإسناد أهمِّيَّة كبيرة في نقل الرواية فهو عمادها وسُلّمها وطلب علّوها؛ لذلك روى الخطيب البغدادي عن عبدان، تلميذ عبد الله بن المبارك، قال: «سمعت عبد الله بن المبارك يقول: الإسناد

(1) **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، 2/ 68.
(2) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه – المقدمة – باب: في أن الإسناد من الدين، 1/ 15.
(3) الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة علوم الرواية**، ص403.
(4) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 1/ 34.

عندي من الدِّين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، قال عبدان: ذكر ابن المُبارك هذا عند ذكر الزنادقة وما يضعون من الأحاديث»[1]. وقال الحاكم النيسابوري بعد ما ذكر كلمة ابن المُبارك سالفة الذكر: «فَلَوْلَا الْإِسْنَادُ وَطَلَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ لَهُ وَكَثْرَةُ مُوَاظَبَتِهِمْ عَلَى حِفْظِهِ لَدَرَسَ مَنَارُ الْإِسْلَامِ، وَلَتَمَكَّنَ أَهْلُ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ فِيهِ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَقَلْبِ الْأَسَانِيدِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا تَعَرَّتْ عَنْ وُجُودِ الْأَسَانِيدِ فِيهَا كَانَتْ بُتْراً»[2]. وقال ابن المُبارك أيضاً: «مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ أَمْرَ دِينِهِ بِلَا إِسْنَادٍ كَمَثَلِ الَّذِي يَرْتَقِي السَّطْحَ بِلَا سُلَّمٍ»[3]. وقيل: «أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأُمة وسُنَّةٌ بالغة من السُّنن المُؤكدة، بل من فروض الكِفاية، وطلب العلو أمر مطلوب وشأن مرغوب»[4]، قال الإمام أحمد: «طلب الإسناد العالي سُنّة عمن سلف»[5].

ثانياً: خصائص صحيح مسلم الإسنادية.

من خلال ما ذُكر آنفاً من بيان أهمِّيَّة الإسناد في أنه خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأُمة، وأنه سُلّم الرواية عندهم، اهتم به المحدّثون اهتماماً عظيما ظهر ذلك في مُصنَّفاتهم المُتعدّدة والمُتنوِّعة. وكان للإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ نصيب من هذا الاهتمام، حيث أَوْلى رَحِمَهُ اللَّهُ الإسنادَ مزيد عِناية فجمع الطُّرق، وسبرها وأخرجها وتفنّن في سِياقها من غير زِيادة ولا نُقصان، وتسمية من أبهم في الإسناد، وتمييز المُهمل، كما امتاز بكثرة المُتابعات والشواهد، والمُحافظة علىٰ أداء الألفاظ من غير تقطيع ولا تلخيص ولا رواية بالمعنى، والتمييز بين ألفاظ التحمّل والأداء، والاحتراز في الانتقال والتحويل والعطف في الأسانيد، وذكر اختلاف الرُّواة واتفاقهم، وجمع أحاديث المسألة الواحدة في مكان واحد. كما اعتنى رَحِمَهُ اللَّهُ بالتنبيه على الروايات المُصرَّح فيها بسماع

(1) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 6/ 166.
(2) **معرفة علوم الحديث**، ص6.
(3) الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة علوم الرواية**، 1/ 393.
(4) علي القاري، **شرح النخبة**، ص194.
(5) السخاوي، **شرح ألفية العراقي**، ص335.

المُدلسين، وغير ذلك من الأُمور حتى اختصّ كتابه بالتفوّق في فن الإسناد وصناعته وطريقة سياقه[1]. ويمكن تلخيص هذه الخصائص في نقاط، مع ذكر نماذج لها من واقع صحيحه:

1 - **الإخبار والتحديث والتمييز بينهما**، فتجده رَحِمَهُ اللَّهُ يطلق كلمة: (حدّثني) علىٰ ما سمعه بمفرده من لفظ شيخه، ويُطلق كلمة (حدّثنا) علىٰ ما سمعه مع أقرانه من لفظ شيخه، وما ينسحب علىٰ هذين اللفظين ينسحب علىٰ لفظ: (أخبرني وأخبرنا)، غير أنه يطلق اللفظ الأول فيما قرأه وحده علىٰ شيخه، واللفظ الثاني فيما قرئ بحضرته في جماعة علىٰ شيخه، ومن هنا يظهر التمييز عنده. فالتَّحْدِيث غير الإخبار عند المُحدِّثين فالتَّحْدِيث عندهم لَفْظاً، وَالْإِخْبَار قِرَاءَة[2]. لذلك قال الحاكم النيسابوري: «والذي أختاره في الرواية، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المُحدِّث لفظاً، وليس معه أحد: حدّثني فلان، وما يأخذه عن المُحدِّث لفظاً مع غيره: حدثنا فلان، وما قُرئ على المحدّث بنفسه: أخبرني فلان، وما قرئ على المُحدِّث وهو حاضر: أخبرنا فلان، وما عُرض على المُحدِّث فأجاز له روايته شفاهاً يقول فيه: أنبأني فلان، وما كتب إليه المُحدِّث من مدينة، ولم يُشافهه بالإجازة يقول: كتب إليّ فلان»[3].

ومن الأمثلة التي توضح هذه الخصيصة عنده رَحِمَهُ اللَّهُ ما جاء **في مقدّمة صحيحه باب: في الضُّعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم، حيث قال:** و(**حَدَّثَنِي**) حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ، قَالَ: (**حَدَّثَنَا**) ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: (**حَدَّثَنِي**) أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ شَرَاحِيلَ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ: (**أَخْبَرَنِي**) مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ

(1) ينظر: محمد عبد الرحمن طوالبة، **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح**، ص166. ياسر الشاملي، **والواضح في مناهج المُحدِّثين**، ص154.

(2) ينظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص167. الحافظ السيوطي، **وتدريب الراوي**، 1/ 437.

(3) **معرفة علوم الحديث**، ص260.

اللهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ»[1].

2 - يجمع الإمام مسلم رحمه الله بين الرواة في الإسناد الواحد إذا كان بين رواياتهم تفاوت في اللَّفظ والمعنى واحد، ثم يسوق الحديث علىٰ لفظ واحد منهم يختاره، ومن الأمثلة التي توضح هذه الصناعة قوله:

«حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، **(وَاللَّفْظُ لَهُ)** حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ، سَمِعَ أَبَا زُرْعَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ» ثُمَّ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[2].

وقد أكثر مسلم من هذه الصناعة، وهذا مثال آخر يُوضح هذا الأمر، حيث قال: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، **(وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ)**، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»[3].

3 - ومن خصائصه الإسنادية أيضاً تعريفه رحمه الله براوي الحديث في الإسناد تعريفاً كاملاً إذا وَرَدَ فيه مهملاً. والظاهر أن غرضه من ذلك إزالة الغُموض، واللَّبس الذي قد يحدث بسبب تشابه الأسماء، فيأتي بهذا التعريف مفصولاً مميّزاً، حتى لا يظنه القارئ زيادة من الراوي. وصناعته هذه في الغالب تكون علىٰ طريقتين، إما أن يكون ذلك التعريف خلال الإسناد، وإما بعد الانتهاء من رواية الحديث وسياقته، ومثال الأُولى: ما جاء في كتاب

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم 1/ 12 حديث رقم (7).
(2) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم. كتاب: الإيمان، باب: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، 1/ 81 حديث رقم (65).
(3) **المسند الصحيح**: الإمام مسلم، كتاب: المُساقاة، باب: المُساقاة والمُعاملة بجز من التمر والزرع، 3/ 1186، حديث رقم (1551).

الإيمان. باب: الإيمان الذي يدخل به الجنة، حيث قال: «وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، **حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللهِ**، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئاً، أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئاً»[1].

ومثال الثانية: ما جاء في كتاب: الحج. باب: في المدينة حين يتركها أهلها، حيث قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، ح وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَاللَّفْظُ لَهُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلْمَدِينَةِ لَيَتْرُكَنَّهَا أَهْلُهَا عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ مُذَلَّلَةً لِلْعَوَافِي» يَعْنِي السِّبَاعَ وَالطَّيْرَ، قَالَ مُسْلِمٌ: «**أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، يَتِيمُ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَشْرَ سِنِينَ كَانَ فِي حَجْرِهِ**»[2].

وأحياناً تجده رَحِمَهُ اللهُ ينبه علىٰ بعض الأمور التي لها علاقة بالإسناد كبيان موطن الرَّاوي، أو بيان مرتبته في التعديل، وغير ذلك من الأُمور، ومن الأمثلة علىٰ ذلك: ما جاء في كتاب: الصِّيام. باب: النَّهي عن صيام الدهر، حيث قال: وحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ. قَالَ مُسْلِم: «**أَبُو الْعَبَّاسِ السَّائِبُ بْنُ فَرُّوخَ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ثِقَةٌ عَدْلٌ**»[3].

ومن الأمثلة أيضاً ما جاء في كتاب: **صلاة المسافرين وقصرها**. باب: **الترغيب في الدُّعاء والذِّكر**، حيث قال: حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ أَبُو الْمُوَرِّعِ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مَرْجَانَةَ، قَالَ:

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم 1/ 44 حديث رقم (15).
(2) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم 2/ 1009 حديث رقم (1389).
(3) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم 2/ 815 حديث رقم (1159).

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَنْزِلُ اللهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِشَطْرِ اللَّيْلِ، أَوْ لِثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، أَوْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ، وَلَا ظَلُومٍ». قَالَ مُسْلِمٌ: «**ابْنُ مَرْجَانَةَ هُو سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَمَرْجَانَةُ أُمُّهُ**»[1].

4 - اهتم رحمه الله بجمع الأسانيد في مكان واحد للحديث الواحد، وهذا من الميزات والصِّناعات التي امتاز بها عن غيره من كتب الحديث؛ لذلك قال النووي رحمه الله: «وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة، وهي كونه أسهل تناولاً من حيث إنه جعل لكلّ حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طُرقه التي ارتضاها، واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المُتعدِّدة وألفاظه المُختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طُرقه، بخلاف البخاري؛ فانه يذكر تلك الوجوه المُختلفة في أبواب متفرّقة مُتباعدة، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري»[2]. وقال المعلمي: «عادة مسلم أن يرتّب روايات الحديث بحسب قوتها: يقدّم الأصح فالأصح»[3].

وكأني أفهم من كلامهما (رحمهما الله) أن الإمام مسلم قد قسم أحاديث الباب إلىٰ أُصول، ثم مُتابعات وشواهد، فجعل لكلّ حديث موضعه فجمع الطُّرق واختار الألفاظ، حيث يحتجّ للباب بحديث نظيف الإسناد رجاله ثِقات علىٰ شرطه المعروف، وقد يسوق أكثر من حديث يكون أصلاً للاحتجاج، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد تشهد له[4]، وقد تكون تلك الشواهد صحيحة غير أنها من مخارج أُخرى، أو تكون حسنة كَرِوَاية بعض المستورين، أو تكون ضعيفة ذكرها رحمه الله للتنبيه عليها. وأحياناً تجده يذكر

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، 1/ 522 حديث رقم (758).
(2) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، الإمام النووي، 1/ 14.
(3) **الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السُّنَّة» من الزلل والتضليل والمجازفة**، ص29.
(4) ينظر: ياسر الشمالي، **الواضح في مناهج المحدثين**، ص155. محمود فاخوري، **والإمام مسلم بن الحجاج القشيري حياته وصحيحه**، ص88.

الإسناد فقط ويتبعه بعبارة (بنحوه). والأمثلة علىٰ ذلك كثير أكثر من أن تحصى في صحيحه، من ذلك ما جاء في كتاب: الإيمان. باب: في قوله تعالى ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾، حيث قال: «وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ»[1].

5 - التحرّي والدقة في روايته من صحيفة همام بن منبّه عن أبي هريرة رضي الله عنه، كقوله: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا - وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْتَثِرْ»[2]. وقد بيّن الحافظ ابن الصلاح رحمه الله هذا التحري بقوله: «فتكريره -رحمه الله وإيانا- في كلّ حديث منها بقوله: هذا ما حدّثنا أبو هريرة، وقوله: فذكر أحاديث منها كذا وكذا، يفعله المتحرّي الوَرع في الصحائف المُشتملة على أحاديث بإسناد واحد، إذا اكتفى عند سماعها بذكر الإسناد في أولها ولم يجدّد ذكره عند كلّ حديث منها»[3]. ثم أوضح الإمام النووي رحمه الله هذا الأمر وعلّل ذلك بقوله إن: «الصحائف، والأجزاء والكُتُب المُشتملة على أحاديث بإسناد واحد، إذا اقتصر عند سماعها على ذكر الإسناد في أولها، ولم يجدّد عند كلّ حديث منها، وأراد إنسان مِمّن سمع ذلك أن يفرد حديثاً منها غير الأول بالإسناد المذكور في أولها، فهل يجوز له ذلك؟ قال وكيع بن الجرّاح، ويحيى بن معين، وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي، الإمام في الحديث والفقه والأُصول: يجوز ذلك وهذا مذهب الأكثرين من العُلماء؛ لأن الجميع معطوف على الأول، فالإسناد المذكور أولاً في حكم المعاد في كلّ حديث. وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم 1/ 193، حديث رقم (207).

(2) **أخرجه في صحيحه** في كتاب: الطهارة، باب: الإيثار في الاستنثار والاستجمار، 1/ 212 برقم: (237).

(3) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص104.

الفقيه الشافعي الإمام في علم الأصوليين والفقه وغير ذلك: لا يجوز ذلك، فعلى هذا من سمع هكذا فطريقه أن يبيّن ذلك، كما فعله مسلم، فمسلم رحمه الله سلك هذا الطريق ورعاً واحتياطاً وتحرّياً وإتقاناً»[1].

6 - حصول الثقة المطلقة بجميع ما أورده الإمام مسلم رحمه الله من الطُّرق، وذلك لأن تعدّدها يزيد الحديث قوة ويُؤْمَنُ معه الوهنُ الحاصلُ في بعض الأسانيد المُعنعنة، لذلك قال ابن الصلاح بعدما نقل مذهب الإمام مسلم في العنعنة، وأن ذلك يقعد به عن الترجيح علىٰ البخاري: «وإن لم يلزم منه عمله به فيما أودعه في صحيحه هذا، وفيما يورده فيه من الطُّرق المتعدّدة للحديث الواحد ما يؤمن من وهن ذلك»[2].

ثالثاً: التحويل والعطف خصيصة بارزة من الخصائص الإسنادية في صحيح مسلم

استخدم المحدّثون أثناء سياقة الأسانيد في مُصنّفاتهم حرفاً مهملاً مفرداً وهو حرف الحاء هكذا (ح)، وكثر استخدامها كثيراً في كتب المتأخّرين، كما استخدمها الإمام مسلم في صحيحه أيضاً بكثرة[3]، وكذا أبو داود في سننه، كما هي موجودة في كتب السنن الأُخرى، غير أنها ليست بالكثرة التي هي في صحيح مسلم وسنن أبي داود، وسمّاها بعضهم بحاء التحويل، كما استخدم الإمام مسلم رحمه الله العطف بين الشيوخ. وذلك إذا روى الحديث الواحد عن شيخين من شيوخه، أو أكثر فإنه يجمع بينهما، أو بينهم في سياق واحد عاطفاً بينهم بحرف العطف (الواو)، وذلك في حالتي الاتفاق في السند والمتن، أو الاختلاف بينهما. ومن هنا يمكن أن يقال: إن العطف بين الشيوخ مسألة تابعة لمسألة التحويل وجزء منها، وفي هذا المبحث نبيّن للقارئ الكريم مفهوم التحويل عند علماء الحديث، والغاية والفائدة منه، واهتمام الإمام مسلم بهذه

(1) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 1/ 22.
(2) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص69.
(3) ينظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 1/ 152.

الصناعة، مع بيان منهجه وطريقته في استخدام التحويل. ثم نختم هذا البحث بذكر عدد التحويلات، وبيان نوعها ونسبتها المئوية في كلّ كتاب من كتب الصحيح، وكذلك من جملة أحاديث الصحيح، فأقول مستعيناً بالله تعالى:

1 - مفهوم التحويل عند علماء الحديث

اختلف أهل العلم في المُراد من هذه (الحاء) هل هي من الحائل، أو التحويل، أو صحّ، أو الحديث؟، وهل ينطق بها (حاء)، أو يصرّح ببعض ما رمز بها له عند المرور بها في القِراءة أولاً؟ علىٰ أقوال وهي علىٰ النحو الآتي:

1 - يرى الحافظ أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الهروي أنها من حال بين شيئين، ويظهر ذلك من كلام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله فقال: «وسألت أنا الحافظ الرّحّال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي رحمه الله عنها، فذكر أنها حاء من حائل أي تحوّل بين الإسنادين، قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء في القِراءة، وأنكر كونها من (الحديث) وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حفّاظ الحديث في وقته»[1].

2 - وقال بعضهم: إنها رمز إلىٰ قوله: «الحديث» نقل ذلك عن المغاربة، حيث كانوا يقولون: إذا وصلوا إليها في الإسناد «الحديث» كما صرّح بذلك ابن الصلاح رحمه الله حيث قال: «وذاكرتُ فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب، وحكيتُ له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مُهملة إشارة إلى قولنا (الحديث)، فقال لي: أهل المغرب - وما عرفت بينهم اختلافاً - يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها «الحديث»»[2].

(1) **علوم الحديث**، ص204، وينظر: الحافظ السخاوي، **فتح المغيث**، 3/ 111.
(2) **علوم الحديث**، ص204، وينظر: الحافظ السخاوي، **فتح المغيث**، 3/ 111.

3 - وقد كتب جماعة من الحفّاظ موضعها في الإسناد «صح»، فيُشعر من صنيعهم هذا بأنها رمز للصحة كما صرّح الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك -أيضاً- فيما وجده بخط بعض الحفّاظ فقال: «غير أني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري، والفقيه المحدّث أبي سعيد الخليلي - رحمهم الله تعالى - في مكانها بدلاً عنها «صحّ» صريحة. وهذا يُشعر بكونها رمزاً إلى «صح»، وحسن إثبات «صح» هاهنا، لئلا يُتوهّم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول، فيُجعلا إسناداً واحداً»[1].

4 - وهُناك بعض من عُلماء بغداد من يرى أنها حاء مُهملة، ومنهم من يرى أنها «خاء» مُعجمة، ويريد بذلك آخراً وأخيراً، أو إشارة إلىٰ الخروج من إسناد إلىٰ إسناد[2].

والظاهر أن أول من تكلّم علىٰ هذا الحرف الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد صرّح في أول هذه المسألة في كتابه بقوله: «ولم يأتنا عن أحد مِمَّن يُعتمد بيانٌ لأمرها»[3].

5 - ومهما يكن من أمر، فالذي عليه جُمهور أهل العلم وسلفهم، أنها «حاء» مُهملة مُفردة يكتبها المُحدثون في أثناء الإسناد عند الانتقال من إسناد إلىٰ إسناد إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، ويظهر ذلك من كلام الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال في تعريفها: «وإذا كان للحديث إسنادان، أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته (ح)، وهي حاء مُفردة مُهملة»[4]. وقد أطلق عليها أكثر أهل

(1) **علوم الحديث**، ص204. وينظر: الحافظ السخاوي، **فتح المغيث**، 3/ 111.
(2) ينظر: **علوم الحديث**، ص204. الحافظ السخاوي، **وفتح المغيث**، 3/ 111. **واختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير**، ص139.
(3) **علوم الحديث**، ص204. وينظر: الحافظ السخاوي، **فتح المغيث**، 3/ 111.
(4) **علوم الحديث**، ص204.

العلم (حاء) التحويل، وكأن الإمام يريد أن يقول للقارئ، أو يُنبّهه بتحويل الحديث إلىٰ شيخ آخر له بعدما روى الحديث بِسَنَده عن شيخه، كما في الحديث الذي افتتح به الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الصحيح فقال: «حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، ح وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ - وَهَذَا حَدِيثُهُ - حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ...»[1]، فشيخه الأول هنا زهير بن حرب أبوخيثمة، ثم حوّل الإسناد إلىٰ شيخ آخر له وهو: عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، وصنيعه هذا يُفهم منه أن للحديث إسنادين، وله فيه شيخان، ومداره علىٰ كَهْمَسٍ وهو: ابن الحسن التميمي أبو الحسن البصري المتوفى سنة (249هـ)، ترجمه الحافظ ابن حجر وعدّه من رجال الطبقة الخامسة وقال: ثقة[2].

2 - الغاية والهدف والفائدة من التحويل والعطف

إن الغاية والهدف من التحويل هو اختصار في الأسانيد التي تلتقي عند نقطة واحدة معيّنة غالباً ما تكون في السَّنَد، وهو ما يُسمّى عندهم بمدار الحديث، أو موضع الالتقاء. ولكي لا يضطر المُصنّف أن يُكرّر من فوق ملتقى الإسناد، يأتي بهذه (الحاء) التي تسمّى حاء التحويل للانتقال إلىٰ إسناد جديد لاسيما إذا كان للحديث الواحد عدد من الأسانيد ومدارها علىٰ راوٍ واحد، غير أنه تختلف الطُّرق قبله وتتفق بعده، وهذه الأسانيد عبارة عن مُتابعات يأتي بها المُصنّف لتقوية الحديث، كأنه يريد أن يقول للقارئ سأحوّل الحديث إلى شيخ آخر لي. وهذا تنبيه منه إلىٰ أهمية الطُّرق الأُخرى المعروفة بالمُتابعات، ولبيان مدار الرواية لاسيما عند الزيادة والمخالفة، وذلك من أجل التسهيل في الترجيح والاحتجاج والاستدلال. ولاشك أن ذلك له فوائد وأهداف من ذلك التعريف بأسماء الرواة الذين وقع الاختلاف في أسمائهم،

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، 1/ 36.
(2) ينظر: **تقريب التهذيب**، 2/ 543.

وبيان صيغ الأداء الدالّة علىٰ التحمّل، وبخاصة التي جاء فيها التصريح بالسَّماع من أجل إثبات الاتصال وتأكيده، و كذلك إثبات سماع بعض الرواة الذين اتهموا بالتدليس.

ومن الأمثلة التي توضح فوائد التحويل لبيان تصريح المدلّس بالسَّماع قول الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَزَعَةَ، أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ، أَخْبَرَهُ وَحَسَناً، أَخْبَرَهُمَا، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ به[1]. فابن جريج وهو عبد الملك بن عبد العزيز المتوفى (256هـ) ثقة فقيه فاضل غير أنه متهم بالتدليس[2]، لكنه صرّح بالسماع في الإسناد الثاني بعد التحويل فزالت شبهة تدليسه.

أما الجمع بين الشيوخ، أو العطف بين الأسانيد، فقد أَوْلى الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الصناعة أهمِّيَّة كبيرة، ودلّ عمله في ذلك علىٰ أُسلوب الصناعة الإسنادية عنده، وذلك عندما يكون عنده إسنادان لحديث واحد، ولكلّ إسناد منهما شيخ له رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم يتفقان في بقية رجال؛ أي تكون هيئة الإسناد واحدة في بقيته، فيقوم رَحِمَهُ اللَّهُ بجمع الإسنادين من خلال العطف بين شيخيه، وهذان الشيخان المعطوفان قد يتفقان في لفظ الحديث، أو يكون بينهما فرق طفيف، أو كثير، فيختار رَحِمَهُ اللَّهُ لفظ أحد الشيخين وينصّ على ذلك. ومن الأمثلة التي توضح صور العطف بين الشيوخ مع اتفاق لفظهما، قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلاً يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ»[3].

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب الإيمان، الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، 1/ 53 برقم (23).

(2) ينظر: الحافظ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 1/ 408.

(3) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب الإيمان، باب: شعب الإيمان، 1/ 63 برقم (36).

ومن الأمثلة التي تُوضح صور العطف بين الشيوخ مع اختلاف لفظهما اختلافاً طفيفاً، والتنبيه علىٰ لفظ تحمّلهما للحديث قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: - حَدَّثَنَا عُمَرُ ابْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي وَالدَّوَابُّ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِينَا فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَلَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»[1].

3 - اهتمام الإمام مسلم بصناعة التحويل والعطف والجمع بينهما ومقصده من ذلك

وقد يجمع الإمام مسلم بين الطريقتين؛ ويعني ذلك أنه يجمع بين شيوخه والتحويل بين الأسانيد في آن واحد، وله في ذلك مقصد. ومن الأمثلة التي تُوضح هذا الأمر، قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، وَحَرْمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سعيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ**» **زَادَ حَرْمَلَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالاً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسَبِّحُونَ وَيُشِيرُونَ**»[2].

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: الصلاة، باب: ستر المصلي، 1/ 358 برقم (499).

(2) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: الصلاة، باب: وتصفيق المرأة إذا نابها شيء في الصلاة، 1/ 318 حديث رقم (422).

ابْنُ جُرَيْجٍ جَمِيعاً عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ فَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ كَمَا قَالَ اللَّيْثُ. وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَفِي حَدِيثِهِ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[1]. والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة جداً لا يَتَّسع المقال لذكرها.

ومن خلال ذكر هذين المثالين، يتبيّن للقارئ الكريم مَدى بَراعة الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ، حيث إنه عدّد الشيوخ وجمع الأسانيد فلا يكاد يخلو حديث من أحاديثه من إحدى الطريقتين، أو كلتيهما، وهذه الصناعة كثيراً ما يستعملها رَحِمَهُ اللهُ عندما تستوي مراتب الرواة وتتفق مَروياتهم، أو تختلف اختلافاً طفيفاً. ويبدو أن غرضه من هذه الصناعة أهداف علمية ومقاصد فنية جليلة تتناول أنواعاً من علوم الحديث وفنونه التي من بينها رفع مسألة التفرّد وسَبْر الطُّرق.

4 - منهج الإمام مسلم وطريقته في وضع حرف التحويل في أحاديث كتابه (أمثلة ونماذج)

اتبع الإمام مسلم في صحيحه منهجاً علمياً بديعاً في استخدام حرف التحويل في أسانيد كِتابه للانتقال من سَنَدٍ إلىٰ آخر، وذلك لاختصار الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ معين، وعدم تكرار القدر المشترك بينها فيضع حاء التحويل عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار الحديث. وقد يضع هذه الحاء بعد ذكر جزء من المَتْن عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين، وفيما يلي ذكر أمثلة ونَمَاذج من واقع صحيحه تُوضح للقارئ الكريم فن هذه الصناعة الإسنادية عنده.

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: الإيمان، باب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، 1/ 96 حديث رقم (95).

أولاً: التحويل في السَّنَد بعد موضع الالتقاء وقبله.

أ - وضع حاء التحويل في السَّنَد بعد ذكر النبي ﷺ:

ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله: «حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»[1]، وقد بَلَغت عدد التحويلات في صحيحه بعد ذكر النبي ﷺ (33) مرة.

ب - وضع حاء التحويل في السَّنَد بعد ذكر الصحابي رضي الله عنه وبعد موضع الالتقاء:

ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا **عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ**، عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ **أَبِيهِ**، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَعَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: «يَرْحَمُكَ اللهُ» ثُمَّ عَطَسَ أُخْرَى، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الرَّجُلُ مَزْكُومٌ»[2]، وقد بلغت عدد التحويلات في صحيحه بعد ذكر الصحابي رضي الله عنه، وبعد موضع الالتقاء (33) مرة.

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح، 1/ 99 حديث رقم (98).

(2) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: الزهد والرقائق، باب: تشميت العاطس وكراهة التثاؤب، 4/ 2292 حديث رقم (2993).

ت - وضع حاء التحويل في السَّنَد قبل ذكر الصحابي ﷺ وقبل موضع الالتقاء:

ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**، أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْتَرِئْ بِأُمِّ الْقُرْآنِ»[1]. فهنا جاءت حاء التحويل قبل الصحابي راوي الحديث وهو عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِت ﷺ، وقبل ابن شهاب الزهري الذي هو موضع الالتقاء بين الأسانيد.

ث - وضع حاء التحويل في السَّنَد قبل التابعي ﷺ، وقبل موضع الالتقاء:

ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ **هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ**، ح وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبِي**، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَعِنْدِي امْرَأَةٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: امْرَأَةٌ لَا تَنَامُ تُصَلِّي، قَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللهِ لَا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ». وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ أَنَّهَا امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ»[2]. والمُتأمل في هذا الإسناد يظهر له أنه رَحِمَهُ اللهُ وضع حاء التحويل قبل التابعي، وهو عُروة بن الزبير، وقبل موضع الالتقاء الذي هو هشام بن عُروة بن الزبير ﷺ.

ج - وضع حاء التحويل في السَّنَد بعد التابعي ﷺ، وبعد موضع الالتقاء:

ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك قوله: «وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، 1/ 295 حديث رقم (394).

(2) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: صلاة المسافرين، باب: أمر من نعس في الصلاة، 1/ 542 حديث رقم (785).

حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ **أَبَا سَلَمَةَ**، ح وحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بِشْرٍ الْحَرِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ سَلَّامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو سَلَمَةَ**، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ، عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا تِسْعَ رَكَعَاتٍ قَائِماً يُوتِرُ مِنْهُنَّ»[1].

ح - وضع حاء التحويل في السَّنَد عند تابع التابعي ﷺ قبل موضع الالتقاء:

ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك قوله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيّ ح**، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، **جَمِيعاً عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبُرَةِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»[2]. فقوله ﷺ: «جميعاً عن العلاء بن عبد الرحمن» يدخل في ذلك تابع التابعي عبد العزيز الدراوردي، والإمام مالك رحمهما الله لأنهما قالا «عن العلاء بن عبد الرحمن» حيث اتحدت صيغة الرِّواية. لذلك جعل حاء التحويل قبل موضع الالتقاء، وهو العلاء بن عبد الرحمن، لأن الإسنادين يلتقيان عنده فهو مدار الحديث.

خ - وضع حاء التحويل في السَّنَد بعد تابع التابعي ﷺ، بعد موضع الالتقاء:

ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك قوله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، وَقُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا **مَالِكٌ**، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى **مَالِكٍ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل، 1/ 509 حديث رقم (738).

(2) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة، 1/ 218 حديث رقم (249). وينظر: **الواضح في مناهج المحدثين**، ياسر الشمالي، ص160.

كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ»[1]. فتابع التابعي هنا الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وموضع الالتقاء هو نفسه كما ترى. فجاءت حاء التحويل بعده.

وقد يضع الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ حاء التحويل بعد موضع الالتقاء، مع أنه ينبغي أن يكون قبلها، وعمله هذا يكون في الغالب ما إذا أخرج حديثاً بإسنادين، وأشار إلىٰ أن لفظ الحديث لصاحب الإسناد الثاني فيضع حينها حاء التحويل بعد موضع الالتقاء، حتى لا يضطر للإشارة بكلمة جميعاً عن فلان، أو كلاهما عن فلان ونحو ذلك كما أشار لذلك ياسر الشمالي[2]. ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك قوله: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - **وَاللَّفْظُ لَهُ** - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَزَعَةَ، أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ، أَخْبَرَهُ وَحَسَناً، أَخْبَرَهُمَا، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا نَبِيَّ اللهِ ﷺ، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، جَعَلَنَا اللهُ فِدَاءَكَ مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْرِبَةِ؟ فَقَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ»، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، جَعَلَنَا اللهُ فِدَاءَكَ، أَوَ تَدْرِي مَا النَّقِيرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، الْجِذْعُ يُنْقَرُ وَسَطُهُ، وَلَا فِي الدُّبَّاءِ، وَلَا فِي الْحَنْتَمَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمُوكَى». ويلاحظ القارئ لهذا المثال أنه لم يقل جميعاً أو كلهم عن ابن جريج، وذلك لأن اللَّفظ لشيخه في الإسناد الثاني مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حيث سَاق الحديث كما هو دون تصرّف، وجعل حاء التحويل بعد موضع الالتقاء، أو مَدار الحديث الذي هو عبد الملك بن جريج.

وقد تكون حاء التحويل ليست من صناعة الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ، وإنما من صناعة أحد رجال الإسناد الذي سَاقه فيُؤخر التحويل في هذه الحالة إلىٰ ما بعد موضع الالتقاء، أو مدار الحديث. وقد يكون لفظ الحديث واحداً فلا يحسن والحالة هذه أن يقول: «كِلاهما أو جميعاً» عن فُلان، ومن الأمثلة التي

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، 2/ 677 حديث رقم (984).

(2) ينظر: **الواضح في مناهج المحدثين**، ص164.

توضح ذلك ما جاء في كتاب: الحيض. باب: وجوب قضاء الصوم علىٰ الحائض دون الصلاة حيث قال: «حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ ح، وَحَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ، عَنْ مُعَاذَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قَدْ «كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءٍ»[1]. فالمُتأمل في هذا الحديث يظهر له أن الإمام مسلم رحمه الله أخّر حاء التحويل هنا إلىٰ ما بعد موضع الالتقاء وهي: معاذة بنت عبد الرحمن، مع أن من منهجه عندما يكون لفظ الحديث واحداً؛ أن يقدم حاء التحويل على موضع الالتقاء، وهنا اتحد اللَّفظ ومع ذلك أخّر حاء التحويل إلىٰ ما بعد موضع الالتقاء كما ترى. والسبب في ذلك - والله أعلم - أن القائل وحدَّثنا حماد ليس مُسلماً وإنما هو: أبو الربيع الزهراني، وعلى ذلك يُمكن أن نقول: إن هذا الإسناد من جمع مسلم وترتيبه، فالإمام مسلم هنا ناقل فلا يحسن والحالة هذه أن يقول كِلاهما عن معاذة. وهناك أمثلة كثيرة على نسق هذا المثال ذكرها ياسر الشاملي يُمكن للقارئ مُراجعتها والنظر فيها[2].

كما يُمكن للقارئ لصحيح مسلم أن يُلاحظ، أن من منهج الرجل إذا استخدم حاء التحويل بعد موضع الالتقاء، وقبله، يظهر له أن لفظ الحديث للإسناد الأول وليس للإسناد الثاني، فإن اختار رحمه الله لفظ الإسناد الثاني، فإنه ينصّ على ذلك بقوله: «واللفظ له». ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك: ما جاء في كتاب المساجد ومواضع الصلاة. باب: نهي من أكل ثوماً أو بصلاً حيث قال: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، 1/ 265 حديث رقم :(335).
(2) ينظر: **الواضح في مناهج المحدثين**، ص164-165.

يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا، حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا» يَعْنِي الثُّومَ»[1].

ثانياً: التحويل في المتن بعد ذكر قطعة منه.

قد يضع الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ حاء التحويل بعد ذكر متن الحديث، وقد جاء عمله في ذلك على مسلكين، وهما على النحو الآتي:

1 - وضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن وهو الغالب، وتبيّن من خلال الإحصاء والتتبع الذي قمتُ به أن عدد المواضع التي جاء فيها التحويل بعد ذكر قطعة من متن الحديث بلغت ثمانية (8) مواضع. ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب: السلام. باب: من حق المسلم للمسلم ردّ السلام: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ» ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ: رَدُّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ» قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «كَانَ مَعْمَرٌ يُرْسِلُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَسْنَدَهُ مَرَّةً عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»[2]. ويُلاحظ القارئ الكريم أنه رَحِمَهُ اللَّهُ وضع حاء التحويل بعد الموضع الذي انتهى فيه الخلاف، وهو الجزء الأول من المتن، وهذا يدل على الدقة في التحرّي عنده حتى في الكلمة الواحدة؛ وذلك لاحتمال أن يكون هناك فرق في المعنى. ومن هنا يظهر أن القاعدة في التحويل أن تُوضع الحاء بعد انتهاء الاختلاف سواء كان ذلك في السند أو المتن[3]. وهذا جدول يبيّن مواطن ذكر حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن في صحيحه:

(1) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، 1/ 394 حديث رقم :(69). وينظر: ياسر الشاملي، **الواضح في مناهج المحدثين**، ص165. ومحمد عبد الرحمن طوالبة، **منهج الإمام مسلم في الصحيح**، ص175.

(2) **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، 4/ 1704 حديث رقم: (2162).

(3) ينظر: ياسر الشاملي، **الواضح في مناهج المحدثين**، ص163.

ر.م	اسم الكتاب	اسم الباب	رقم الحديث	الجزء والصفحة
1	كتاب المساجد ومواضع الصلاة	السهو في الصلاة	572	1/ 401
2	كتاب الجنائز	ما يُقال عند دخول القبور	974	2/ 669
3	كتاب المُساقاة	وضع الحوائج	1581	3/ 1190
4	كتاب المُساقاة	تحريم بيع الخمر	1581	3/ 1207
5	كتاب الجهاد والسير	الإمداد بالملائكة	1763	3/ 1383
6	كتاب السلام	من حق المسلم للمسلم رد السلام	2162	4/ 1704
7	كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها	أول زمرة تدخل الجنة	2834	4/ 2179
8	كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها	عرض مقعد الميت من الجنة	2873	4/ 2202

2 - وضع حاء التحويل بعد ذكر المَتن كاملاً، وجاء عمله في ذلك في موضعين فقط من صحيحه، وهذا جدول يبين ذلك:

ر.م	اسم الكتاب	اسم الباب	رقم الحديث	الجزء والصفحة
1	كتاب المساجد ومواضع الصلاة	باب بيان البصاق في المسجد	548	1/ 389
2	كتاب الجهاد والسير	تأمير الإمام الأمراء	1731	3/ 1356

3 - دراسة إحصائية لعدد التحويلات في صحيح مسلم وأماكن ورودها في صحيحه.

هذه دراسة إحصائية نختم بها هذا البحث المُتواضع لنخلص من خلالها إلىٰ عدد التحويلات في المُسند الصحيح في كلّ كتاب من كتبه، مع حصر شامل لأحاديث المُسند الصحيح، بما في ذلك أحاديث مُقدّمة الكتاب، وذلك في جدول توضيحي لتظهر الصورة في ذِهن القارئ الكريم فأقول:

بَلَغت عدد التحويلات في المسند الصحيح للإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ (1256) تحويلة، وقد تعدّدت هذه التحويلات في الحديث الواحد، من تحويلة واحدة إلى تسع تحويلات، وهي أقصى ما تمّ رصده من تحويلات في صحيحه. وهذه التحويلات شَمَلت عدد أحاديث الكتاب جميعاً وهي (7670) حديثاً. وهذا جدول إحصائي لعدد التحويلات في المسند الصحيح مُبيّناً فيه نوع

التحويلة وعددها في الكتاب الواحد، مع ذكر النسبة المئوية لكلّ نوع منها، وذلك من جُملة عدد التحويلات في المُسند الصحيح، وكذلك نسبة التحويلات في المسند الصحيح من جملة أحاديث الصحيح بالكامل، وصلت نسبة التحويلات فيها إلى (**16.37**٪). وقد اعتمدتُ في حَصْر وعدِّ هذه الأحاديث على طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - بتحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

ر.م	اسم الكتاب وعدد أحاديثه		عدد التحويلات في كل كتاب ونوعها								الاجمالي
			واحدة	اثنتان	ثلاث	أربع	خمس	ست	سبع	ثمان	تسع	
المقدمة		91	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3
1	كتاب الإيمان	430	53	12	2	0	1	0	0	0	0	59
2	كتاب الطهارة	144	51	11	1	1	1	0	0	0	0	65
3	كتاب الحيض	158	27	6	1	0	0	0	0	0	0	34
4	كتاب الصلاة	323	97	18	3	1	1	1	0	0	0	121
5	كتاب المساجد	407	0	0	0	0	5	0	0	0	0	5
6	كتاب صلاة المسافرين	381	48	8	2	1	1	0	0	0	0	60
7	كتاب الجمعة	94	12	0	0	0	0	0	0	0	0	12
8	كتاب العيدين	26	7	0	0	0	0	0	0	0	0	7
9	كتاب صلاة الاستسقاء	18	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3
10	كتاب صلاة الكسوف	35	5	1	0	0	0	0	0	0	0	6
11	كتاب الجنائز	144	23	7	1	1	1	0	0	0	0	33
12	كتاب الزكاة	231	29	6	3	0	0	0	0	0	0	38
13	كتاب الصيام	284	27	7	1	1	0	0	0	0	0	36
14	كتاب الاعتكاف	11	0	1	0	1	0	0	0	0	0	2
15	كتاب الحج	635	71	11	0	1	2	0	0	0	0	85
16	كتاب النكاح	169	20	4	2	1	2	0	0	0	0	29
17	كتاب الرضاع	84	10	4	0	1	0	0	0	0	0	15
18	كتاب الطلاق	90	12	1	0	0	0	0	0	0	0	13
19	كتاب اللعان	27	4	0	0	0	0	0	0	0	0	4
20	كتاب العتق	31	0	2	0	0	1	0	1	0	0	4
21	كتاب البيوع	160	26	8	0	0	0	1	0	0	0	35
22	كتاب المساقاة	177	22	1	0	3	0	0	0	0	0	26
23	كتاب الفرائض	23	4	1	0	0	0	0	0	0	0	5
24	كتاب الهبات	41	4	1	2	0	0	0	0	0	0	7
25	كتاب الوصية	31	4	4	1	1	0	0	0	0	0	10
26	كتاب النذر	19	5	0	0	1	0	0	0	0	0	6
27	كتاب الأيمان	88	12	4	3	0	0	2	0	0	0	21
28	كتاب القسامة	56	7	2	1	0	0	0	0	0	0	10
29	كتاب الحدود	72	16	3	1	0	0	0	0	0	9	29
30	كتاب الأقضية	28	3	1	0	0	1	0	0	0	0	5
31	كتاب اللقطة	21	2	0	0	1	0	1	0	0	0	4
32	كتاب الجهاد	183	20	5	1	0	0	0	0	0	0	26
33	كتاب الإمارة	270	31	12	1	2	1	0	0	2	0	49
34	كتاب الصيد والذبائح	92	11	3	2	1	1	0	0	0	0	18
35	كتاب الأضاحي	62	12	2	0	0	0	0	0	0	0	14

ر.م	اسم الكتاب وعدد أحاديثه		عدد التحويلات في كل كتاب ونوعها								الاجمالي
			واحدة	اثنتان	ثلاث	أربع	خمس	ست	سبع	ثمان	تسع
36	كتاب الأشربة	261	20	5	1	0	0	1	0	0	0	27
37	كتاب اللّباس والزّينة	201	30	7	5	2	0	2	0	0	0	46
38	كتاب الأدب	60	8	3	1	0	0	0	0	0	0	12
39	كتاب السلام	216	8	3	1	1	0	0	0	0	0	13
40	كتاب الألفاظ من الآداب	23	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
41	كتاب الشعر	12	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
42	كتاب الرؤيا	42	9	2	0	0	0	0	0	0	0	11
43	كتاب الفضائل	230	34	5	2	0	1	0	0	0	0	42
44	كتاب فضائل الصحابة	323	43	11	4	1	0	1	0	0	0	60
45	كتاب البر والصّلة	222	32	5	4	1	0	0	0	0	0	42
46	كتاب القدر	52	10	2	4	0	0	0	1	0	0	17
47	كتاب العلم	29	1	0	2	0	0	0	1	0	0	4
48	كتاب الذكر والدعاء	242	12	1	3	0	0	0	0	0	0	16
49	كتاب التوبة	72	3	1	0	0	0	0	0	0	0	4
50	كتاب صفات المنافقين	106	2	1	0	0	0	0	0	0	0	3
51	كتاب الجنة وصفة نعيمها	105	8	2	1	1	1	0	0	0	0	13
52	كتاب الفتن	182	20	1	0	1	0	0	0	0	0	22
53	كتاب الزهد والرقائق	106	13	1	1	1	0	0	0	0	0	16
54	كتاب التفسير	41	5	0	0	0	0	0	0	0	0	5
	العدد الإجمالي للأحاديث (7670)		943	196	57	26	20	9	3	2	9	1256
	النسبة المئوية لكل نوع من التحويلات %		75.01	15.60	4.45	2.07	1.59	0.71	0.23	0.15	0.71	
	النسبة المئوية للتحويلات من جميع أحاديث الكتاب		%16.37									